

تقرير

# إسرائيلك توقف «عميلاً» لحزب الله يرصد «العمق الاستراتيجي»



صورة وزعتها «هآرتس» للمعتقل خيزران في محكمة الصلح في الأد

أعلنت العدو الإسرائيلي  
إلقاء القبض في مطار  
بن غوريون على «عميل»  
جند حزب الله. كلام  
العدو يؤكد لمن يهتمك  
الشك في قلبه أن إسرائيل  
لا تزال على رأس أولويات  
الحزب حتى لو انشغل حالياً  
بمقارعة العدو التكفيري

قاسم س. قاسم

«أوقف زوجي بمجرد وصولنا الى المطار. أخذونا وحققوا معنا لمدة 6 ساعات، بعدها سمحوا لي ولدينا بالرحيل. عندما سألت عن زوجي، وهو يحمل الجنسية السويدية، أخبروني أنه اعتقل ورفضوا الإفصاح عن التهم الموجهة اليه»، هذا ما قالته لـ «الأخبار» فاطمة زمزم زوجة حسن خيزران (55 عاماً) الذي أعلن العدو الإسرائيلي اعتقاله الشهر الماضي في مطار بن غوريون، بتهمة التجسس لمصلحة حزب الله.

وقد بقيت زمزم في فلسطين أسبوعين محاولة معرفة مصير زوجها. وتواصلت مع السفارة السويدية التي أبلغتها أنه يحق لسلطات الاحتلال «الإبقاء عليه قيد التحقيق ما دام موضع شك، لكن عندما توجه التهم اليه ويحاكم، حينها سنتدخل كسفارة». وبعد عودتها الى السويد الجمعة الماضي، علمت أمس، عبر وسائل الاعلام، بتوجيه الاتهام الى زوجها.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن خيزران

تقرير

العمل، ولكن بعد إعلانه نيته زيارة إسرائيل مرة أخرى في 2015 أعطاه حزب الله أهدافاً جديدة ومحددة لرصدها». أما صحيفة «معاريف» فأشارت في تقرير لها الى أن «حزب الله كان مهتماً بالحصول على توثيق بصري للأماكن العسكرية التي طلب من خيزران تصويرها».

زمزم: التهم غير صحيحة

من جهتها، نفت زمزم الاتهامات الموجهة الى زوجها قائلة «تركنا لبنان خلال الحرب الاهلية عام 1985، وجئنا الى السويد وأسسنا عائلة، ولم نعد الى بيروت لأننا لا نريد التدخل في السياسة. لا علاقة لزوجي بأي حزب، وهو غير مهتم بالسياسة». وأوضحت أن «الزيارات التي قمنا بها في السنوات الماضية للبنان كانت عائلية بامتياز؛ ففي المرة الاولى كانت لزيارة شقيقتي والثانية لترويج ابنتنا وفي الثالثة ذهب مع والدته (لبنانية من الجنوب) بهدف تسلم أموال مخصصة لها». ورأت أن «هدف توقيف زوجي هو ترهيب الفلسطينيين من الذين يحملون

اعترف خلال التحقيق معه «بالعمل لمصلحة حزب الله منذ عام 2009 وأنه جند خلال زيارة عائلته في لبنان، وكانت مهمته تحديد أهداف عسكرية ومدنية في إسرائيل، والسعي الى تجنيد فلسطينيين داخل أراضي» 1948». وأضافت أن خيزران «سعى الى تجنيد فلسطينيين يحملون جوازات سفر اجنبية، ما يسهل عليهم زيارة إسرائيل، إضافة الى تجنيد مواطنين إسرائيليين عرب لهم علاقة بالمؤسسة الأمنية أو الوكالات الحكومية الإسرائيلية».

وذكرت وسائل إعلام العدو أن حزب الله طلب من خيزران «جمع معلومات عن أماكن انتشار الجنود والقواعد العسكرية الإسرائيلية، إضافة الى فحص الاجراءات الامنية في مطار بن غوريون». وقد وجهت وزارة العدل الاسرائيلية وجهاز الشاباك الى خيزران أمس تهمة «الاتصال مع عميل اجنبي ونقل المعلومات». وأفادت «هآرتس» بأن خيزران كان «متردداً في تجنيد أقاربه في إسرائيل، قائلاً إنه لا يريد وضعهم في خطر». وأضافت أنه أخبر مشغليه أنه يريد «الإقلاع عن

رسائل  
إلى المحرر

نقولا تويني يوضح

نشرت «الأخبار» (2015/8/5) مقالاً حول انتخابات التيار الوطني الحر، وذكرت اسم نقولا تويني «كمرشح على مقعد عبس». لذا أؤكد الآتي:

انني تقدمت بترشيحي عن المقعد الارثوذكسي لدائرة بيروت الاولى (الاشرفية، الرميل، الصيبي) للمقعد النيابي، ولم اعلم ان هذا المقعد محجوز اسماً كما ورد. اما عن موضوع انتخابات التيار فنحن مع كل ممارسة ديمقراطية لنت جميع الاحزاب تتبعها ولا علاقة لتجمع عائلات بيروت (امانة ومسؤولين) فيها.

كذلك ما ورد عن مدير مكتبي عار عن الصحة تماماً (علما ان لا مدراء ولا موظفين لدينا، بل متطوعون من اهالي وعائلات بيروت). ونرى ان اهل بيروت مشغولون الآن بمواضيع حيوية كالامن والنفايات ولقمة العيش، كذلك الاخطار الإقليمية.

انصح جريدتكم الغراء ان تهتم بهوموم الناس اليومية والمعيشية، وان تتبعد عن هذه الاخبار المركبة... فهناك اليوم استعادة حقوقنا المدنية المسلوبة من ايام الحرب الاهلية المشؤومة وما تبعها. واكبر مثل على هذه الممارسات ما نعيشه اليوم من غزو عقاري وتدمير المعاني الجمالية لمدينتنا، وتقسيم الاحياء طائفيًا وطبقياً، وجني الارباح على حساب الملاكين الصغار وفقراء مدينتنا الحبيبة وانعدام الخدمات الاساسية وسوء ادارة شاملة لجميع السبل الحياتية الاساسية، ناهيك عن القمامة والصحة العامة، وانسداد الشوارع والضوضاء والقتل والحراسات الخاصة وميليشيات الحماية الشخصية ناهيك عن هدر المال العام...

لا بد من الرجوع الى الاصول. لا يمكن ابتذال قرار اهالي وعائلات بيروت واستلاب ومصادرة حقوقهم التمثيلية، وطغيان المال على العقول والنفوس.

الرميل والصيبي والاشرفية تشهد على أبنائها بشوارعها المسماة بأسماء كبارها وأحيائها المعروفة بكبار عائلاتنا العريقة وأحيائها والعلاقات الطيبة، كما تشهد مدارسها ومستشفياتها وجمعياتها الاهلية العريقة المعروفة بخدمة أبنائها لهذه المدينة منذ مئات السنين.

نحن هنا أبناء تاريخها وصانعوا حاضرها ومستقبلها. اما تمثيلها في مقعدها النيابي، فهو لكل حر قادر على خدمة المدينة ورفع راية مجدها وعزها.

نقولا تويني  
رئيس تجمع عائلات بيروت

انتخابات نقابة المحررين  
غير قانونية!

تعليقاً على رد النقيب السابق للمحررين الياس عون أمس على ما نشرته «الأخبار» (5 آب 2015) تحت عنوان: «أيها المحررون ... أوقفوا انتخابات الأوطنة»، تلغت الى ما يلي:

اولاً، انها انتخابات غير قانونية من ألفها الى يائها. ثانياً، الانتخابات القانونية لمجلسي نقابتي الصحافة والمحررين تجري في كانون الاول كل ثلاث سنوات (المادة 80 من قانون المطبوعات)، وبالتالي فإن الانتخابات الآن تمثل مخالفة.

ثالثاً، وضع جدول الناخبين من مسؤولية لجنة الجدول النقابي المنصوص عليها في (المواد 12 و 13 و 14 من النظام الداخلي لاتحاد الصحافة اللبنانية)، ويجب ان يقرن بموافقة وزارة الاعلام (المادة 95 من القانون). فأين دور اللجنة وتوقيع الوزارة على الجدول الذي تفرد النقيب عون بوضعه؟ واذا كان النظام الداخلي الذي وضعه النقيب الراحل لمحرم كرم يعطي النقيب صلاحية وضع الجدول فإن المادة 40 من النظام الداخلي لاتحاد الصحافة اللبنانية تنص على أن: «كل ما يتعارض او يتناقض مع احكام هذا النظام في النظام الداخلي لكل من نقابتي الصحافة والمحررين يعتبر ملغى ولا يعتد به».

وفي حال اعتماد النظام الداخلي الذي وضعه كرم، فلماذا وكيف جرت تسمية المديرين المسؤولين للمطبوعات اعضاء في الجدول، مع ان النظام الداخلي للنقابة ينص على أنه: «لا يحق لأي محرر يحجب مطبوعة (اي يتحمل مسؤولية صحيفة لا يملكها صحافي او تملكها مؤسسة او صحافي يجمع ملكية مطبوعتين او اكثر) ان يشترك في انتخابات نقابة المحررين، ما لم يتخل عن هذه المسؤولية قبل اربعة ايام من موعد الانتخاب بطلب يقدمه الى وزارة الاعلام، ويسلم نسخة عنه الى امين سر النقابة». ومعلوم ان المديرين المسؤولين يمثلون اكثر من ثلثي الجدول الانتخابي، فكيف سيصوت هؤلاء، وبناء على اي قانون او نظام؟ كما ينص النظام الداخلي للنقابة (المادة 19) على أنه: «يجري اقتراع المحرر بناء لبطاقة صحافية قانونية يحملها الناخب الذي يقترح بعد مناداته باسمه». فهل ستعتمد هذه المادة، وهل كل الناخبين المزعوم انهم سددوا اشتراكاتهم يحملون البطاقة القانونية ليقتروا بموجبها؟

ثالثاً، طالبنا وزير الاعلام بتطبيق القانون، لا التدخل مع هذا الفريق او ذلك، اي ان يصدر قراراً بتأجيل الانتخابات الى موعدها القانوني، ليتاح وضع جدول قانوني سليم بالتعاون مع لجنة الجدول النقابي.

رابعاً، جدول الناخبين الذي اعلنه نقيب المحررين السابق الياس عون غير قانوني ومطعون به جملة وتفصيلاً، وبالتالي فإن الانتخابات التي ستجري بناء عليه مطعون بصحتها أيضاً.

حسين قطيش  
عضو سابق في مجلس نقابة الصحافة

# المستقبل «يخربط» انتخابات نقابة المحررين

عبد الكافي الصمد

دعا إعلاميو طرابلس، في لقاء عقد في مقر الرابطة الثقافية في المدينة، إلى مقاطعة انتخابات نقابات محرري الصحف في لبنان، ونقيب المحررين الياس عون إلى إرجاء الانتخابات «لمعالجة الشوائب التي ارتكبت في حق طرابلس»، ودرس إنشاء كيان نقابي مستقل للمحررين في طرابلس كما هو شأن بقية نقابات المهنة الأخرى. جاءت الدعوة بعدما تردد عن تعرض عون لضغوط من أجل إبعاد عضو مجلس النقابة الحالي الزميل غسان ريفي (السفير) عن لائحته التي ستخوض الانتخابات المقررة الأربعاء المقبل.

وكان ريفي قد قدم أوراق ترشحه بعدما أبلغه عون تمسكه به. وأبلغ «الأخبار» أنه أوضح للنقيب أنه «إذا كان لا يستطيع تحمّل ترشحي، يمكنني أن أنسحب من دون إحراج، على أن لا تغيب المدينة عن التمثيل، لكن النقيب أكد أن اللائحة جاهزة وأنتي ضمنها». ولكن بعد ساعات من إقفال باب الترشيح، اعتذر عون لريفي عن عدم ضمّه إلى اللائحة «بسبب ضغوط كبيرة تمارس عليه». وقالت مصادر لـ «الأخبار» إن عون «تبلغ رفض تيار المستقبل ترشيح ريفي باعتباره استفزازياً». وأضافت إن ممثلي حركة أمل والتيار الوطني الحر تدخلوا لدى المستشار الإعلامي للرئيس الحريري هاني حمود لعدم تغيب تمثيل

طرابلس عن مجلس النقابة، فردّ بـ«كلام مهين في حق المدينة»، وهذا ما دفع الزميل أحمد درويش إلى القول في لقاء أمس: «لم يستبعدونا عن مجلس النقابة، بل للأسف شتمونا أيضاً»، معتبراً أن «ما حصل مؤامرة على طرابلس التي يريدونها أن تبقى خزاناً شعبياً لهم ومكباً للنفايات». فيما اقترح الزميل خضر طالب مقاطعة الانتخابات، واعتبر عضو المجلس الوطني للإعلام إبراهيم عوض، أن تبريرات عون بأنه «لا يريد أن يكون طرفاً في صراع سياسي في طرابلس، غير مقبولة»، مقترحاً «إنشاء نقابة مستقلة للمحررين في طرابلس والشمال». ورفض الزميل صفوح منجد «استجداء السياسيين لتمثيل